

الأسس العامة لمناهج تحقيق نصوص المخطوطات عند بعض العلماء العرب

أ.د. خديجة زبار عنيان جامعة بغداد

المقدمة

للمخطوطات العربية الاسلاميه أهمية كبيرة لأنها تمثل المخزون الثقافي والأرشييف لتراثنا الحضاري والفكري الذي يضم مائه علميه ذات معلومات ثمينة لها أسسها ومقوماتها التي لها دورها في رقد التيار الحضاري بإضافات جديدة من الأخبار والمعلومات التي تقود إلى تطور فكري حضاري أوسع لما تضمه من معلومات قد تكون غير موجودة بالنسبة للباحثين لأنها لم تحقق وتنشر، لذا بات من الضروري تسليط الضوء على جانب مهم من تحقيق المخطوطات ألا وهو الجانب المنهجي الذي سار عليه علمائنا القدامى من العرب وابتكروا أسسه العامة وفق صياغاتهم المنهجية لأنها تمثل الأساس في العناية بالمخطوط الذي يقوم أساسا على التحقق من صحة المخطوط وأصالته ونسبته إلى المؤلف وغيرها من الأسس التي تنصب في هذا الاتجاه ومن ثم تحقيق النص الذي يضم في ثناياه جملة من الخطوات التي سنوردها في البحث، وهنا تكمن حقيقة أو هدف البحث في البحث أولا في أصل كلمه التحقيق والسبب الذي دفع علمائنا إلى الاتجاه إلى هذا العلم الذي قادهم إلى التحول من الروايات إلى الكتابة وكانت لهم فيه مناهج وأقوال مأثورة تؤكد على الامانه العلمية في النقل والتوثيق، وكان هذا لدى علماء الحديث الشريف خاصة في تدوينهم نصوصه وتوثيقها بمختلف وجوه التوثيق، وقد أبدعوا علما هو علم "الجرح والتعديل" الذي يكشف به صحيح النصوص من زائفها وقد تأثر بمنهج المحدثين هذا أصحاب العلوم الأخرى في رواية الأقوال ومناقشة الآراء، وقد شهد بذلك بعض علماء الغرب المنصفين مثل "فرانز روزنثال في كتابه" مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي". معولا في ذلك إلى خلاصة جهد علمي بذله علمائنا نتيجه ظهور مؤلفات عده في هذا المجال تناولت فن التحقيق كل واحد منها حسب اتجاهه المنهجي الذي سار عليه أو اختطه من خلاصه جهده العلمي والفكري وتأثر به ومن أبرزهم: الرامهزي(360هـ)، والنيسابوري(405هـ)، والخطيب البغدادي(463هـ)، والقرطبي(463هـ) وغيرهم من الذين سنذكرهم في البحث، مستخلصين من مناهجهم الأسس العامة لتحقيق النصوص والوصول إلى المنهج الذي توصل إليه علمائنا قيس هذا الاتجاه الذي تم من خلاله وضع الأسس العامة لتحقيق النصوص منها على سبيل المثال لا الحصر: المقابلة بين النسخ من اجل الحصول على نص سليم مطابق لنص المصنف الأصيل، وإصلاح الخطأ الحاصل في النص من خلال أالمقابلة مع بعض النسخ الأخرى وتقويمه، والعمل على علاج السقط والزيادات، وعلاج الزيادات من خلال اما الكشط أو الخو أو الضرب، ثم الضبط والشكل في الكتب أي يصحح الكتاب بالمقابلة أي تفقد مواضع التصحيح أي لها قواعد لأنها مسألة قديمة عند العلماء العرب ثم صنع الحواشي التي لها أهمية وفائدة كبيرة في التوثيق والتنبيه إلى بعض المسائل من خلال الاختلاف في النسخة أو الرواية وغيرها، ثم كتابة محتويات المخطوط حسب الأبواب والفصول والتراجم وغيرها من المشتملات، ثم الكتابة والخط لأهميتها في التنظيم والمعرفة وحسن

الخط والاهتمام بالقلم والاختصارات والرموز التي لم يغفلها علمائنا الأفاضل الذين قدموا لنا صورة رائعة لمنهجهم الذي ارسوا قواعده وأصوله.

أولا : التحقيق لغة واصطلاحا

التحقيق في اللغة من الإحقاق والإثبات حتى قيل أحقت الأمر إحقا إذا أحكمته وصحته، وحقق الرجل القول صدقه، وسمي العالم المحقق محققاً⁽¹⁾، وهو أيضا العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين والكلام المحقق: المحكم الصنعة الرصين، أي من حق الأمر حقا وحقوقا، صار حقا وثبته، وحقه وحققه وحقت الأمر وأحقته كنت على يقين منه⁽²⁾.

أما في الاصطلاح فهو الفحص العلمي للنصوص من حيث مصدرها، وصحة نصها، وإنشاؤها، وصفاتها، وتاريخها، وبعبارة أخرى كما يشير دمحمد حسان " أن يؤدي الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفما بقدر الإمكان"⁽³⁾، إي الجهد الذي يبذله المحقق من اجل العناية الخاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها شرائط معينه⁽⁴⁾، لان التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب صفتين هما الصبر والامانة⁽⁵⁾، لذا لم يكن تحقيق النصوص بعيدا عن بال جمهور من العلماء المشتغلين بالمخطوطات العربية محاولين من خلال ذلك وضع الأسس والقواعد اللازمة لتحقيق المخطوطات ونشر نصوصها لذا نجد إنهم حاولوا جهد إمكانهم العمل على تحقيق النصوص والتثبت من صحتها⁽⁶⁾.

- نشأة تحقيق النصوص

نشأ فن تحقيق النصوص عند العرب منذ عصر الإسلام وبشكل خاص من زائفها وقد تأثر بمنهج المحدثين عند علماء الحديث النبوي الشريف ولا سيما عند تدوينهم نصوصه وتوثيقها بمختلف وجوه التوثيق وجراء ذلك ابتدعوا علما هو "علم الجرح والتعديل إذ يكشف به صحيح النصوص من زائفها، وقد تأثر بمنهج المحدثين هذا أصحاب العلوم الأخرى في رواية ومناقشة الآراء، وقد شهد بذلك بعض علماء الغرب المنصفين مثل فرانز روزنثال⁽⁷⁾، وسبب الحاجة إلى هذا العلم عند العرب عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية في الحصول على العلم لان عدم الثقة بما هو مكتوب السبب في إنهم لم يكونوا يجيزون لأحد أن يقرأ شيئا من كتاب معين أو يذكر منه شيئا آخر ألا إذا كان قد قرأ هذا الكتاب على مؤلفه أو على من قراءه على مؤلفه⁽⁸⁾، كما أشار ابن الوطواط (ت573هـ) إلى ذلك انه التمس من احد الفضلاء أن يرسل إليه نسخه صحيحة من كتاب "أساس البلاغة" للزمخشري كي

يقابل بها نسخته المملؤه بالتحريفات والتصحيحات وفي هذا يقول ((وقعت في يدي نسخه من كتاب أساس البلاغة ... أرى فيها من التصحيحات ما لأحد رخص قي إهماله ، ومن التحريفات ما لا أصادف في ديني نسخة في إغفاله، فان تفضل سيدنا-أدام الله أيامه- بإيفاد المجلدة الأولى من النسخة المقرؤه على الإمام السعيد جار الله -قدس روحه- لأقابل سقيمة بصحيحة ، وأبالغ في تقويمه وتصحيحه، حاز مني شكرا طويل الذيل)) (9).

لذا كان اعتماد الصحابة من بعد ذلك على الحفظ والضبط في القلوب من غير الاهتمام بالكتابة من اجل الحفاظ على هذا العلم كحفظهم لكتاب الله -سبحانه وتعالى- ونتيجة لاتساع رقعة الدولة العربية الاسلاميه وانتشار الإسلام في الأمصار واتساع الأقطار وتفرق الصحابة في الأمصار وقل الضبط أمست الحاجة إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتاب، من خلال وضع قواعد عامه لأخذ العلم من الشيوخ منها: السماع، والإجازة، والقراءة، والمناولة، والكتابة، والوجادة، والسماع على الشيخ بقراءة غيره (10)، لذا كان لعلماء الحديث الفضل في ضبط رواياته ووضع الأسس العامة لتلك الروايات وأصولها وقواعدها ورجال الحديث وألقابهم وكناهم وتبيان المشتبه منها فقدموا بذلك منهجا واضحا ومتكاملا كان له أثره على أصحاب العلوم الأخرى الذين تأثروا بمنهجهم هذا (11)، وكان من جراء ذلك ظهور مؤلفات عده في هذا الجانب هدفها الأساس تحقيق من كتب الحديث، سنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الرامهزي في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" الذي أشار في كتابه هذا إلى القواعد المثلى للكتابة وما يتعلق بها من قضايا فنية منها معالجة الخطأ والنقط والشكل والتبويب (12). ويوصي الخطيب البغدادي على من يحفظ علمه بقلبه أن يخطه من باب تقييد العلم كما يقول ((... وعظمت في العلم منزلته، وعلى حفظه معولة، ومن عجز عن الحفظ قلبه فخط علمه في كتبه كان ذلك تقييدا منه له كتابة امن من قلبه، لما يعرض للقلوب من النسيان، وينقسم من طوارق الحدثان)) (13)، وهنا نقف عند مسألة تقييد العلم وكثرته لأنها دعت علماء الحديث إلى التدقيق والتحقيق من خلال الكتابة ، كما يقول القاضي عياض ((فالحال اليوم داعية للكتابة لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الإفهام)) (14)، ومن اجل الحاجة إلى معرفة أنواع الحديث الذي يحتاج إليه الطلبة كما يقول الحاكم النيسابوري كان ذلك دافعه إلى الكتابة قائلا ((... دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار والمواظبون على كتابة الآثار...)) (15)، أما القرطبي الذي عزز موقفه من هذا الفن إذ افرد له بابين في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"، الذي أشار فيه إلى بابين تخص فن التحقيق هي: باب معارضة الكتابة أو مقابلته، وأكد فيه على أهمية هذا الموضوع لان الكتاب إذا لم يقابل خرج أعجميا (16)، وباب آخر دعا فيه إلى إقامة اللحن في الحديث وذكر اختلاف العلماء في ذلك (17)، وابن الصلاح الذي أكد في كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث"، أو "مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث" على ألقابه وإصلاح الخطأ وعلاج السقط والزيادة (18)، والعاملي الذي أشار إلى آداب الكتاب من خلال كتابه "منية المريد في آداب المفيد والمستفيد"، غالى التصحيح والضبط والوضع والحمل والشراء وغيرها مما ينصب في آداب الكتابة والكتب (19)، والملح ألغزي في

كتابه "الدر النضيد في أدب المفيد والمستفيد"، إلى الأدب مع الكتب التي هي آلة العلم من خلال التصحيح والوضع والضبط والحمل والشرء ونسخها متناولا فيها فائدة الكتاب ونسخه وإعارته والكتابة على هوامش الكتب واعتبار الكتب وآداب الناسخ وغيرها (20)، أما العلموي الذي قدم حصيلة موجزة لما قدمه من سبقه من العلماء في مناهجهم لتحقيق النصوص في كتابه "المعيد في أدب المفيد والمستفيد" (21).

وهذه خلاصه مفيدة لتجارب بعض علمائنا العرب القدامى في الخوض في هذا المجال الذي قادهم إلى القيام بوضع الأسس العامة لفن تحقيق النصوص مستنديين في ذلك على ما اختمر لديهم من نتائج كان لها أثرها في إرساء منهجية لهذا الموضوع.

ثانيا: الاتجاه المنهجي لتحقيق النصوص

يقوم هذا الموضوع على أساس دراسة الضوابط والمحددات التي وضعها علمائنا في التحقيق الذي كان مرتبطا بالأسس المنهجية التي ارسوا قواعدها من خلال مؤلفاتهم التي وظفوها لهذا العمل الشاق فكان لهم الفضل في إرساء دعائمه الأولى ومن هذه الاتجاهات المنهجية التي يجب الالتزام بها عند تحقيق نص المخطوطة بالنسبة لطالب العلم أن يتوخى الدقة في النص الذي ينسخه ولا سيما إذا تعددت النسخة واختلفت القراءة في مواضع منه

وداخله التغيير.... وهذه جملة من الأسس المنهجية التي أرسى قواعدها علمائنا العرب القدامى وهي على النحو الآتي:

1- المقابلة بين النسخ بعد اختيار الأصل

على الباحث التدقيق في اختيار الأصل إذا كان النص متعدد النسخ بعد التحقق من صحة نسبته، أي التحري من صحة النص باستعمال المقابل لها و المعارضة، وهي من طرق حمل العلم عند العلماء، وذلك بان يقابل الطالب أصله بأصل شيخه من حفظه أو مت كتابه، كما يقول القاضي عياض بمنتهى الدقة في هذا المجال ((فليقابل نسخته في الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين في معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابله، ولا على نسخ نفسه لسيدته ما لم يقابل ويصحح، فأن الفكر يذهب والقلب يسهو والنظر يزيغ والعلم يطغى)) (22)، ويوصي القاضي عياض على طالب العلم أن يشك في كل مايكتبه وهو مانسميه (الشك في النص)، كي لا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف من غير مقابله (23)، والعالمي الذي أشار إلى أهمية المقابلة إذا توافرت للباحث نسخ كثيرة مشترطا على طالبه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به (24)، ولا سيما إن نسخ النص قد تتعدد وأصحها مايرويه العالم الملتزم فيما سبق من تدقيق، كما يقول ياقوت الحموي في معجم الأدباء في ترجمة المفضل الضبي ((وله المفضليات وهي أشعار مختارة جمعها للمهدي وفي بعض نسخها زيادة ونقص وأصحها التي رواها عنه أبو عبد الله بن الإعرابي)) (25).

2- إصلاح الخطأ

يجب على المحقق الاتصاف بالامانة في نقل النص واحترامه لان الامانة العلمية من صفات المحقق، إذ لا يجوز له أن يتصرف من نفسه بالنص من غير التقييد ببعض المحددات والأسس لعمله هذا، أي الإبقاء على النص كما هو من غير تبديل أو إصلاح، كما يقول القاضي عياض ((الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ في نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها في كتبهم حتى طردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها... لكن أصل المعرفة منهم ينبهون علي خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم ومنهم من يجسر على الإصلاح)) (26)، وكذلك هناك ضرورة لإصلاح الخطأ الواقع في الاقتباسات القرآنية إذا كان مغلوطا أو ملحونا على أن لا يكون قراءة (27)، أما الحديث فيتصل بإصلاح النص وذكر الرموز التي كانوا يستعملونها، كما يقول القاضي عياض ((

كتب كذلك ليفرق بين ما صح مطلقا من جهة الرواية وغيرها وما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح، وكتب حرف ناقص على حرف ناقص إشعارا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته...)) (28).

3- علاج السقط والزيادات

تحدث هذه الظاهرة عند النسخ باستدراك ما يسقط سهوا، إذ يتم وضعه في حاشية الصفحة وعدم إقحامه بين السطور ويسمى ((اللاحق)) أي الإشارة إلى مكانه من النص ((علامة الإلحاق)) أو علامة الإحالة، وهي خط مائل يخرج من موضع السقط ويمال نحو يمين الصفحة () إذا كتب الساقط المستدرك على حاشية اليمين وإلى اليسار () إذا كتب في يسارها ويكتب في آخر المستدرك علامة (صح) (29)، وهناك ضوابط أخرى لمعالجة هذه الحالة وضعها علمائنا القدامى منها مقابلة طرف التخريجين كما يذكر العاملي (30).

أو كما يشير ابن جماعة أن يحسب الساقط في التخريج وما يجيء منه من الأسطر قبل أن يكتبها (31)، أو عدم توصيل الكتابة والأسطر بحاشية الورقة بل ترك مقدارا يحتمل الحك عند حاجته مرات (32)، والخروج إلى الجهة اليمنى عندما يضيق المحل لقرب الكتابة من طرف الورق أو للتجليد (34)، أو ليكن كتب الساقط من أي جهة كان التخريج صاعدا لفوق إلى أعلى الورقة لا نازلا به إلى أسفلها لاحتمال تخريج آخر بعد فلا يجد له محلا مقامه (35).

4- علاج الزيادة

وهناك طرق عدة يخلصون النص فيها عند علاج الزيادة هي أما الكشط أو الحك ، ومنها المحو أي إزالة الزيادة من غير محو ويتم ذلك بالسكين ونحوها، على أن يتم المحو أي الإزالة بغير سلخ كما يرى ابن جماعة في ذلك ((إن في المحو الحك تهمة وجهالة في ما كان أو كتب وافسد ما ينفذ إليها فأضعفها، فأن كانت إزالة نقطة أو شكله والحق أولى)) (36)، والضرب الذي يعد أجود من الكشط والمحو ولا سيما في كتب الحديث لان كل منهما يحرك تهمة وربما افسد الورق كما يذكر المرادي (37).

5- علاج الحروف المتشابه

لقد أكد العلماء العرب على أهمية هذا الموضوع باستعمال النقط للتفريق بينها ،هو النقط الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي(ت69هـ)،نقط الأعراب لضبط أواخر الكلام وشكلها بالحركات جاء بعده نصر بن عاصم(ت88هـ) الذي وضع نقط الاعجام ،وقد أبدل ما قام به أبو الأسود الدؤلي الخليل بن احمد الفراهيدي(ت175هـ) بالحركات المعروفة وبها تكامل رسم الخط العربي(38)، وهذا الأمر أكد عليه علمائنا من ناحية الضبط والشكل في الكتب فقالوا كما نقل المرادي((إذا صح الكتاب بالمقابلة فينبغي أن تضبط مواضع الحاجة فيعجم المعجم،ويشكل المشكل ويضبط المشتبه ويتف مواضع التصحيف)) (39)، ولهم في ذلك قواعد خاصة صاغها علمائنا منهم القاضي عياض الذي يقول ((... إنما يشكل المشكل ، وأما النقط فلا بد منه واختلفوا في الشكل فقالوا يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل لأنه الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فانه لا يمكن ما أشكل مما لا يشكل ولا صواب وجه لإعراب الكلمة من خطائه)) (40)، وضبط الاسم الملتبس في الحاشية(41)، وضبط الحروف المعجمة بالنقط أما المهملة فوضعوا لها قواعد في ضبطها(42).

6- عمل الحواشي

تكمن أهمية في تحقيق نص المخطوط لأنه من مكملات التحقيق في كل اتجاهاته ،لذا أشار العلماء إلى كتابتها ونتيجة لذلك وضعوا لها قواعد وأسس منهجية لهذا الغرض ،كما يشير العلموي إلى ذلك قائلاً((ولا بأس بحواش من فوائد متعلقة به، ولا يكتب في آخره(صح) بل ينبه عليه بإشاره للتخريج وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية(ح) ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة لذلك الكتاب والمحل مثل تنبيه على إشكال أو احتراز أو رمز أو خطأ ونحو ذلك،ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشي كثرة يظلم فيها الكتاب)) (43)، أي لا بأس بكتابة الحواشي التي تساعد في التنبيه على الأشكال أو الخطأ(44).

7- علامات الترتيم والرموز والاختصارات

وهي من القضايا التي ركز عليها علمائنا العرب المسلمين في المساعدة على توضيح الكتابة إذ لم تكن تخلو كتاباتهم من هذه العلامات ،كما أشار العلموي غالى بعض الأسس في علامات الترتيم التي كانت مستعملة وكذلك الرموز قائلاً((وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة أو قلم غليظ ولا يصل الكتابة كلها على طريقه واحده؛لما فيه عسر استخراج المقصود ورجحوا الدائرة على غيرها صورتها هكذا <*>)) (45)، أما علامات التنصيص فلم يستعملوها وإنما استعملوا ما يدل عليها كما يقول العلموي((ومن فعل شيئاً من ذلك في تأليف بين اصطلاحه فيه ولا مساحة في الاصطلاح في ديباجة الكتب ليفهم الخائض فيه معانيها، وقد فعل ذلك

جماعة من الائمة لقصد الاختصار ونحوه)) (46)، أما الاختصار فقد شاع لدى علماء الحديث باستعمال ((واخبرنا)) و((أنا)) و((حدثني)) و((ثني)) و((ثنا ثنا)) (47). اذ يقول السيوطي في الفيته :

وكتبوا حدثنا ثنا ونا وحدثنا ثم أنا أخبرنا
ا وارنا أو ابنا أو أخنا حدثني قسها على دثنا
وقال قافا مع ثنا أو تفرد وحذفها في الخط أصلا أجود (48).

8- الكتابة والخط والقلم

أكد علمائنا على أهميه الكتابة والعناية بها وان يكون الخط جيدا والقلم الذي يمثل أداة الكتابة أن يكون له نصيب من العناية كي يخرج العمل على أتم وجوه الدقة ، فالكتابة كما يقول ابن جماعه)) (... يقصد بعض السفرة الكتابة الدقيقة خفة المحمل، فهذا وان كان قصدا صحيحا إلا إن المصلحة الفائتة في آخر الأمر أعظم من المصلحة الحاصلة فيه يخصه أكمل، ولان الكتابة الدقيقة لا ينتفع بها حتى كاتبها ادر بما ضعف فلا يندفع بكتابتها)) (49)، واهتم علمائنا بالقلم لأنه أداة الكتابة ووضعوا له من الشروط عند الكتابة على النوع كما يقول المرادي)) (... أن لا يكون صلبا...)) (50).

9- علامات الترقيم

لم يهمل علمائنا القدامى علامات الترقيم التي تعرف اليوم بالرموز والاختصارات ، فقد وضعوا رموزا خاصة بهم، كما يقول الغزي)) (... ما يختصر بعضه ولا يتعين فيه قراءة ذلك البعض ولا أصله وهو الرموز إلى اصطلاح خاص بذلك الكتاب كما يرسم الكثير من كتب الحديث المختصرة منها: البخاري = خ، مسلم = م، أبو داود = د...)) (51)، معززا ذلك في مدى إدراك المرء على فهم الخائض من معانيها كما يقول)) (... ومن فعل شيئا من ذلك بين اصطلاحه فيه في فاتحة الكتاب ونحوها ليفهم الخائض من معانيها...)) (52).

الخلاصة

مما تقدم نخلص إلى إن جهود علمائنا العرب القدامى في مجال تحقيق النصوص التي أثمرت أسس وقواعد عامه وضعوها لأجل هذا العمل وفق سياق منهجي قائم على أساس الدراسة والتحليل والدقة في تناول هذا العمل الذي أصبح أساس لكل محقق إلى يومنا هذا، أي كانت لهم عناية فائقة بالمخطوطات والعمل فيها لتكون اقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلفها، لذا أفرزت جهودهم في هذا المجال مؤلفات عدة قدموا فيها المعالجات الفنية لهذا العلم الذي لم يتركوا ثغره فيه إلا وقدموا لها المعالجات والاقتراحات كل واحد من وجهة قام بها وقدم لها ما أفرزت خبراته في هذا الاتجاه وفق صياغات منهجية قابلة للموازنة والتطبيق، أي إن ما قدموه مثل مرحلة متطورة في فن التحقيق الذي استقر ووضحت معالمه على أيديهم أي وضعوا قواعد التطبيق الأساسي لهذا العمل منها: المقابلة بين النسخ، أصلاح الخطأ وتقويم اللحن وعلاج السقط والزيادات والضبط والشكل وصنع الحواشي والكتابة والخط وأخيرا الاهتمام بأداة الكتابة القلم.

- 1- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر (ت255هـ)، من رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون 1385هـ، 1/338-339؛ هارون: عبد السلام، تحقيق النصوص ونشرها، ط2 (القاهرة، المدني، 1965م)، ص39.
- 2- ابن منظور: (ت711هـ)، لسان العرب، (بيروت، دار صادر)، 333/11 (مادة حق).
- 3- حسان: د. محمد، ملامح من فن تحقيق المخطوطات، (شبكة الالوكه، 2010م)، صص1-6.
- 4- عبد التواب: رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، (القاهرة، المدني، 1986م)، ص7؛ روزنثال: فرانز، مناهج المسلمين في البحث العلمي، (بيروت، دارالثقافه، 1983م)، ص4.
- 5- هارون: م. ن، ص44.
- 6- عبد التواب: رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، (القاهرة، دار الثقافة، 1983م)، ص4؛ روزنثال: فرانز، مناهج المسلمين في البحث العلمي، (بيروت، دار الثقافة، 1983م)، ص4.
- 7- روزنثال: م. ننص4.
- 8- عبد التواب م. ن، ص15.
- 9- الوطواط: رشد الدين أبي بكر محمد بن احمد البلخي (ت573هـ)، مجموعة رسائل، (القاهرة، المعارف، 1315هـ)، 2/67.
- 10- الخطيب البغدادي: احمد بن علي بن ثابت (ت463هـ)، تقييد العلم، تحقيق يوسف العش، 1974، ص28.

- 11- القاضي عياض: القاضي ابن موسى اليحصبي (544هـ)، الامناع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد احمد صقر، (تونس، 1970م)، ص28.
- 12- الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق د. معظم حسين، (بيروت، 1977م)، ص2.
- 13- ابن الصلاح، الشهر زوري (616هـ)، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق د. بنت الشاطي، (القاهرة، 1976م)، ص245؛ نصر: الصديق بشير، ضوابط الرواية عند المحدثين، (طرابلس، 1992م)، ص191.
- 14- عبد التواب: م. ن، صص 25، 16.
- 15- مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 168/1.
- 16- القرطبي: ابن عبد البر (ت463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، (بيروت، دار الكتب العلمية)، 77/1.
- 17- م. ن، 78/1.
- 18- مقدمة ابن الصلاح، صص 313، 315، 310-339، 316.
- 19- العاملي: زين الدين (ت954هـ)، منية المرید في آداب المفيد والمستفيد، (القاهرة، بولاق)، ص162، م. ن، ص177.
- 20- م. ن، ص170.
- 21- القاضي عياض: م. ن، ص159.
- 22- م. ن.
- 23- م. ن، ص170.
- 24- ياقوت الحموي: عبد الله بن حليم الرومي (ت626هـ)، معجم الأدباء، نشر احمد فريد رفاعي، (القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي)، 167/19.
- 25- القاضي عياض: م. ن، ص25.
- 26- المرادي: م. ن، ص131.
- 27- مقدمة ابن الصلاح، صص 315-316.

- 29- ابن جماعة: بدر الدين الكنائي (ت733هـ)، تذكرة السامع والمتكلم لآداب العلم والمتعلم، طبع مع كتاب آداب المعلمين، ص341.
- 30- منية المرید، ص170.
- 31- تذكرة السامع، ص341.
- 32- م.ن،
- 33- م.ن.
- 34- م.ن.
- 35- القاضي عياض: م.ن، ص170.
- 36- تذكرة السامع، ص342.
- 37- منية المرید، ص173.
- 38- روزنثال: م.ن، ص44.
- 39- منية المرید، ص171.
- 40- القاضي عياض: م.ن، ص150.
- 41- م.ن، ص154.
- 42- المرادي: م.ن، ص171، 172.
- 43- العلموي: عبد الباسط ابن موسى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، (دمشق، 1249هـ)، ص139.
- 44- ابن جماعة: م.ن، ص157.
- 45- المعيد، ص38.
- 46- م.ن، ص39.
- 47- م.ن.
- 48- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين (ت911هـ)، ألفية السيوطي، دار البصائر، ص41.
- 49- تذكرة السامع والمتكلم، صص229، 239.
- 50- المرادي: م.ن، ص169.
- 51- الدر النضيد، صص331-332.
- 52- م.ن.